

يستقصي بحث تكلفة المعيشة في نيو ساوث ويلز لسنة 2023 ضغوط تكلفة المعيشة التي يواجهها الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر وفي العائلات منخفضة الدخل في جميع أنحاء نيو ساوث ويلز. وتضمن البحث الذي أجري في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2023 أخذ عينات عشوائية طبقية لإشراك عينة ممثلة إحصائياً تضم 1134 شخصاً من سكان نيو ساوث ويلز بواسطة استطلاع عبر الإنترنت و23 شخصاً شاركوا أيضاً في مجموعات تركيز ومقابلات تبادلوا فيها خبراتهم في مجموعة من مشاكل تكاليف المعيشة.

وتم تطبيق الحد الأدنى من الأعداد على قطاعات المنطقة الإحصائية 4، والعائلات المتنوعة ثقافياً ولغوياً، وعائلات الأمم الأولى، وذلك لتسليط الضوء على الاتجاهات الجغرافية والثقافية. وبالإضافة إلى ذلك، تم إجراء مقارنات مباشرة مع نتائج استطلاع 2022، حينما أمكن ذلك، لإبراز أي تأثيرات متغيرة لأزمة تكلفة المعيشة التي تواجهها العائلات في نيو ساوث ويلز.

المشهد الكلي

لتكاليف المعيشة المتصاعدة تأثيرات كبيرة على سكان نيو ساوث ويلز من ذوي الدخل المنخفض أو الذين يعيشون تحت خط الفقر. وبالمقارنة بالسنة الماضية، تفيد أعداد متزايدة من الناس بأنهم يواجهون صعوبات بالغة لدفع تكاليف المسكن والمأكل والأدوية والتدفئة، وأنهم يخففون من شراء الضروريات.

وكان تقرير تكلفة المعيشة لسنة 2022 قد بيّن أن الأشخاص الذين كانوا يعيشون تحت خط الفقر هم الأكثر تأثراً بارتفاع الأسعار. لكننا وجدنا في سنة 2023 أن العائلات منخفضة الدخل هي التي تعاني من هذه الأزمة بشكل متزايد. فمجموعات الأشخاص الذين كانوا في السنة الماضية يتدبرون أمرهم يقولون الآن إنهم يواجهون صعوبات بالغة لدفع فواتيرهم وإنهم يخففون من شرائهم للضروريات الأساسية.

وعلى الرغم من أن ارتفاع تكاليف المعيشة يؤثر بشكل عام على كاسبي الدخل المنخفضة والذين يعيشون تحت خط الفقر بوجه عام، فإن الآباء والأمهات غير المتزوجين وشعوب الأمم الأولى والأشخاص ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية هم الذين يتأثرون بهذا الارتفاع بشكل خاص. كما يبيّن البحث أن المستأجرين ذوي الدخل المنخفض والأزواج الذين لديهم أطفال يعيلونهم يتعرّضون لضغط متزايد.

والأرقام أبلغ الكلام، إذ قال ما يقرب من ثلثي المشاركين (62%) إنه لم تكن الضروريات متوفرة لديهم أو إنهم لم يستطيعوا تحمّل ثمن الضروريات في السنة الماضية. وهذا ارتفاع من 58% في 2022، أي ما يمثل زيادة سنوية بما يقرب من نسبة 7%.

وأبلغ الآباء والأمهات غير المتزوجين (90%) أنهم في الأغلب الأعم لم تتوفر لديهم الضروريات أو أنهم لم يستطيعوا دفع ثمنها. كذلك فإن أفراد شعوب الأمم الأولى (86%)، والعائلات التي فيها مقدم رعاية (79%) أو إعاقة (77%)، والمستأجرين (72%)، والنساء (72%)، والشبيبة بين 18 و34 سنة من العمر (69%)، والأشخاص الذين يعيشون في نيو ساوث ويلز الإقليمية (66%)، كانوا جميعاً أكثر احتمالاً بدرجة كبيرة للإبلاغ عن عدم توفر الضروريات لديهم أو عدم قدرتهم على دفع ثمنها خلال الـ 12 شهراً الماضية.

وأفاد أكثر من نصف المشاركين في البحث (57%) بأنهم عانوا من عدم توفر الطعام أو مستلزمات النظافة الصحية الضرورية أو الرعاية الصحية أو الأدوية لديهم - مقارنةً بـ 53% في 2022، وهذا يمثل زيادة بنسبة 8% على أساس سنوي. وأفاد أقل من نصف المشاركين في البحث بقليل (48%) بأنهم عجزوا عن دفع ثمن الضروريات، بما في ذلك الخدمات العامة أو الاتصالات أو بطاقات الائتمان أو السكن أو السفر إلى العمل أو التعليم أو الرعاية الصحية. ويمثل هذا زيادة بنسبة 23% على أساس سنوي - حيث ارتفع 9 نقاط مئوية من 39% في 2022.

وقد شكلت الزيادات الحادة في أسعار الخدمات العامة على مدى الـ 12 شهراً الماضية تحدياً كبيراً بشكل خاص لميزانيات العائلات، إذ ارتفعت نسبة المشاركين في البحث الذين أفادوا بأنهم عجزوا عن دفع فواتير الخدمات العامة في مواعيدها من أقل من الربع (24%) في 2022 إلى ما يقرب من الثلث (33%) في 2023، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 38% على أساس سنوي.

ولارتفاع أسعار الفائدة والإيجارات وقع بالغ، إذ أفاد أقل من خمس المشاركين في البحث بقليل (19%) أنهم عجزوا عن دفع الإيجار أو أقساط القرض المنزلي. وهذه زيادة قدرها 4 نقاط مئوية منذ 2022 تمثل ارتفاعاً بنسبة 27% على أساس سنوي.

ومما يثير القلق أن ما يقرب من ثلثي الأشخاص الذين شاركوا في هذا البحث (64%) قالوا إنهم لا يملكون مالا كاحتياط لحالات الطوارئ. ويمثل هذا زيادة بنسبة 12 نقطة مئوية عن 2022 (52%).

وباختصار، فإن تقرير تكلفة المعيشة في نيو ساوث ويلز لهذه السنة يشير إلى زيادة تثير القلق في عدد الأشخاص في الولاية الذين يواجهون ضغطاً مالياً جسيماً.

الضائقة المالية

كانت مجالات النفقات العائلية التي تم الإبلاغ عن تعرضها لضغوط كبيرة في الـ 12 شهراً الماضية متشابهة في جميع أنحاء نيو ساوث ويلز، وشملت أكثر هذه النفقات شيوعاً الخدمات العامة (78%) والطعام والمشروبات غير الكحولية (72%) والبنزين ورسوم الطرق والمواصلات العامة (72%).

وفي حين أن جميع سكان نيو ساوث ويلز قد عانوا من ارتفاع أسعار الخدمات العامة، فإن المقيمين في نيو ساوث ويلز الإقليمية هم من شعر بشدة تأثيرها أكثر من غيرهم، حيث أفاد أكثر من 45% من هؤلاء المقيمين الذين شاركوا في البحث أنهم عجزوا عن دفع فواتير الخدمات العامة في مواعيدها مرة واحدة على الأقل في الـ 12 شهراً الماضية، مقارنةً بـ 24% من سكان سيدني وضواحيها المشاركين في البحث.

وفي جميع أنحاء الولاية، كانت الطريقة الرئيسية التي لجأ إليها أغلب المشاركين في البحث للتخفيف من ارتفاع تكاليف المعيشة هي عدم الحصول على الضروريات، إذ أفاد أكثر من نصفهم (57%) أنهم تدبّروا أمورهم بدون واحد من الضروريات على الأقل خلال الـ 12 شهراً الماضية عندما لم يتوفر معهم ما يكفي من المال. وشملت هذه الضروريات ما يلي:

- الأدوية الموصوفة أو الرعاية الصحية (29%)
- الوجبات (24%)
- مستلزمات النظافة الصحية الضرورية (21%).

وقد أصبحت خدمات الرعاية الشخصية (مثل قص الشعر) من الكماليات، إذ أبلغ أكثر من النصف (53%) عن تقليص حصولهم على هذه الخدمات، منهم 14% فعلوا ذلك بصورة دائمة و20% فعلوا ذلك غالباً في السنة الماضية.

وطراً ارتفاع بنسبة 30% عن سنة 2022 في أعداد المشاركين في البحث الذين تجاهلوا تناول بعض الوجبات، إذ تحدث المشاركون في مجموعات التركيز عن صدمتهم من ارتفاع تكاليف البقالة الأسبوعية، وركزوا على أنهم اضطروا إلى تقليص متشرياتهم منها، واستخدام ما هو موجود في خزائن الطعام لديهم، واللجوء إلى اختيار أطعمة غير صحية كبستراتيجيات لتدبير أمورهم.

وربما كان من غير المستغرب أن يقول الناس إن التوتر والقلق المرتبطين بضغوط التكلفة الإضافية لتكلفة المعيشة أثراً عليهم بشكل كبير، إذ كتب المشاركون في الاستطلاع عن تعرّضهم للتوتر والقلق والاكنتاب أكثر من أي وقت مضى، وأشاروا إلى كيفية تأثير ذلك على صحتهم النفسية والعاطفية والجسدية، فضلاً عن علاقاتهم الشخصية.

وأفاد الناس أنهم واجهوا عزلة اجتماعية متزايدة لأن تكلفة النقل كانت تحدّ من قدرتهم على مغادرة المنزل للاستجمام. وعلاوة على ذلك، قال أكثر من ربع المشاركين في البحث (28%) إنهم لم يتمكنوا من تحمّل تكاليف السفر المتعلق بأسباب ضرورية (مثل العمل أو التعليم أو الرعاية الصحية). وهذا ارتفاع من 20% في 2022، وهو يمثل زيادة سنوية بنسبة 40%.

وكان الاتجاه الشائع الآخر هو زيادة استخدام خدمات 'اشتر الآن وادفع لاحقاً' (BNPL) 'Buy Now Pay Later' لمواجهة ارتفاع تكاليف السلع الضرورية، إذ قال واحد وأربعون بالمائة من المشاركين في البحث إنهم استخدموا BNPL لدفع ثمن السلع الضرورية (وهو ارتفاع من 36% في 2022). وكان هناك احتمال أكبر لقيام الآباء والأمهات غير المتزوجين (65%) والعائلات التي لديها أطفال يعيلونهم (54%) باستخدام تلك الخدمات.

وهناك اعتماد أكبر على استخدام BNPL في أجزاء من نيو ساوث ويلز الإقليمية، وكانت المناطق التي أبلغ عن وجود أعلى نسب استخدام لذلك تم الإبلاغ عنها هي نيو إنجلاند ومنطقة الشمال الغربي (70%)، وريفرينا (68%)، وهنتر فالي (58%).

تشير نتائج الاستطلاع إلى أن ارتفاع معدلات الفائدة والإيجارات يؤثر على قدرة العائلات منخفضة الدخل في نيو ساوث ويلز على دفع تكاليف السكن في مواعيدها. وقال واحد من كل خمسة (19%) من المشاركين في البحث إنهم في الأشهر الـ12 الماضية عجزوا عن دفع تلك التكاليف مرة واحدة على الأقل، وهو ارتفاع من نسبة الـ15% في السنة السابقة.

ومن بين الأشخاص الذين يدفعون تكاليف السكن، كان أغلبهم (69%) يعاني من ضغوط السكن – بارتفاع من نسبة الـ60% في 2022 (وهذا يمثل زيادة سنوية بنسبة 15%). وارتفعت نسبة العائلات التي تعيش تحت خط الفقر وتعاني من ضغوط السكن خلال الـ12 شهرًا الماضية من 79% في 2022 إلى 83% في 2023 (مما يمثل زيادة سنوية قدرها 5%).

وزادت نسبة العائلات منخفضة الدخل التي تعاني من ضغوط السكن حتى بدرجة أكبر، من 47% في 2022 إلى 56% في 2023 (بزيادة 9 نقاط مئوية، مما يمثل زيادة سنوية قدرها 19%).

ويظلّ المستأجرون في القطاع الخاص من أكبر المجموعات التي تأثرت بشكل كبير بضغوط السكن. فالغالبية العظمى (79%) تنفق 30% أو أكثر من دخلها على السكن، وهو ارتفاع من 73% في 2022 يمثل زيادة سنوية بنسبة 8%. ويعاني ثلث المستأجرين في القطاع الخاص (33%) الآن من ضغوط شديدة في محال السكن – فهم ينفقون 50% أو أكثر من دخلهم على السكن. وهذا ارتفاع من 27% في 2022 ويمثل زيادة سنوية قدرها 18%.

وأفاد ثلثا (67%) المستأجرين في القطاع الخاص أن إيجاراتهم ارتفعت خلال الـ12 شهرًا الماضية، وهو ارتفاع من 63% في السنة السابقة. وهذا يشير إلى أن العديد من المستأجرين في القطاع الخاص قد عانوا من زيادات متتالية في الإيجار خلال السنتين الماضيتين.

ينفق أغلب المستأجرين (67%) في الإسكان العام والمجمعي 30% أو أكثر من دخلهم على السكن، وهو ارتفاع من 60% في 2022 (ويمثل زيادة سنوية قدرها 12%). وعلاوة على ذلك، عانى 83% من زيادة في الإيجار خلال الـ12 شهرًا الماضية. وتتوافق هذه النسبة مع نسبة سنة 2022 حيث عانى 82% من زيادات في الإيجار، مما يعني أن معظم مستأجري الإسكان العام والمجمعي قد عانوا أيضًا من زيادات متتالية في الإيجار خلال السنتين الماضيتين ويواجهون صعوبات مع المستويات المتصاعدة لضغوط السكن.

في أجزاء من سيدني الكبرى تستفحل ضغوط السكن الشديدة. هناك سبع قطاعات ضمن المنطقة الإحصائية من المستوى 4 (SA4) في سيدني حيث تتفق أكثر من ثلث العائلات 50% أو أكثر من دخلها على السكن. وهذا يشمل نورث سيدني وهورنزبي، وبوكام هيلز وهوكسبري، ورايد، والضواحي الغربية الداخلية، والشواطئ الشمالية، والضواحي الشرقية، وساندرلاند شيار.

ويعاني ثلثا (66%) أصحاب القروض المنزلية من ضغوط السكن، وهي زيادة طفيفة عن نسبة سنة 2022 (63%). إلا أن ما يقرب من الثلث (31%) يعانون من ضغوط سكنية شديدة، وهو ارتفاع من 22% في 2022 (ويمثل زيادة سنوية بنسبة 29%).

تعاني العائلات التي فيها شخص بالغ واحد غير متزوج من معدلات ضغوط السكن بنسبة أعلى بكثير من المتوسط. فأغلب (81%) العائلات التي فيها والد واحد و76% من البالغين الذين يعيشون بمفردهم يعانون من ضغوط السكن. وهاتان النسبتان أعلى مما يقابلهما في السنة السابقة.

في السنة الماضية، عانى 19% من سكان جنوب غرب سيدني من أضرار بالغة في منازلهم بسبب كارثة طبيعية أو حادثة مناخية شديدة مقارنةً بـ12% في مناطق نيو ساوث ويلز الإقليمية و11% في غرب سيدني و9% في بقية أنحاء سيدني. ومن بين الأشخاص الذين تضررت منازلهم، أنفق سكان جنوب غرب سيدني أيضًا أعلى مبلغ في المتوسط على التصليلات: 11341 دولارًا مقارنةً بـ7274 دولارًا في نيو ساوث ويلز الإقليمية و5990 دولارًا في غرب سيدني و8075 دولارًا في بقية أنحاء سيدني.

لمعالجة ضغوط السكن، أورد العديد من المشاركين في البحث ملاحظات بشأن الحاجة إلى وضع ضوابط للإيجارات ووقف ارتفاع أسعار الفائدة. وخلال المشاركة النوعية، كان هناك تركيز على أهمية الاستثمار في الإسكان الاجتماعي الآمن والذي يلبي مختلف الأعمار والديموغرافيات.

الدخل

يعتمد أغلب المشاركين في الاستطلاع (66%) على العمل بأجر كمصدر رئيسي لدخل العائلة.

ويتلقّى ما يقرب من ربع المشاركين (24%) دعمًا حكوميًا كجزء من دخلهم أو كدخلهم الكلي. إلا أن ما يقرب من نصف هؤلاء (48%) يتلقون معاش السن.

ويقلّ احتمال تلقّي الأشخاص من المجتمع المتنوع ثقافيًا ولغويًا (CALD) دعمًا لدخلهم من الحكومة (10%) مقارنةً بالأشخاص من خلفية غير CALD (28%).

وفي الأشهر الـ12 الماضية، قام ما يقرب من ثلثي الأشخاص الذين شاركوا في البحث (64%) بطلب مساعدة مالية، واقترض 44% منهم مالا من العائلة أو الأصدقاء.

وكان الوعي ببرامج دعم تكلفة المعيشة التي تنفذها حكومة نيو ساوث ويلز مرتفعًا للغاية بين الشرائح الديموغرافية التي استهدفها تلك البرامج، إذ كان جميع الأشخاص تقريبًا الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة والآباء والأمهات الذين لديهم أطفال يعلنونهم (97% و96% على التوالي) مدركين لوجود نوع واحد على الأقل من قسائم الدعم أو الإعانة. إلا أن الاستفادة من ذلك الدعم كانت أقل بكثير، حيث حصل 70% من الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة و73% من الآباء والأمهات على نوع واحد من الدعم على الأقل.

وكان الوعي بالدعم المتوفر من حكومة نيو ساوث ويلز الذي يستهدف العائلات منخفضة الدخل والحصول عليه منخفضًا نسبيًا على العموم، ولكنه كان أعلى قليلًا مما كان عليه في 2022. وعلى سبيل المثال، كان 18% على علم بقسائم المساعدة في دفع حسابات الطاقة (EAPA)، ومن بين الذين كانوا على علم بها حصل 21% منهم فقط على القسيمة. في 2022، كان 11% على علم بقسائم EAPA، وحصل 15% منهم عليها.

العمل

تشير نتائج الاستطلاع إلى أن ثلثي (66%) من الذين يحصلون على دخل منخفض أو يعيشون تحت خط الفقر في نيو ساوث ويلز يعملون بأجر وأن معظمهم (42%) يعملون بدوام كامل. وأفادت نسبة صغيرة نسبيًا (7%) ممن شملهم الاستطلاع أنهم عاطلون عن العمل.

إلا أن الصورة تختلف بين المناطق المدنية وبعض الأجزاء الإقليمية من نيو ساوث ويلز. فلا تزال البطالة مشكلة كبيرة في أجزاء من نيو ساوث ويلز الإقليمية، لا سيما في منطقة شمال نيو ساوث ويلز حيث كانت المعدلات بين المشاركين في البحث 15% في منطقة ريتشموند-تويد و 12% في كوفس هاربور-غرافتون.

وعلى الرغم من الزيادات الكبيرة في تكلفة المعيشة، فإن 53% من المشاركين في البحث الذين عرّفوا عن أنفسهم على أنهم مستخدمون حاليًا لم يحصلوا على زيادة في الأجور في الأشهر الـ12 الماضية. ومن بين الذين حصلوا على زيادة في الأجور (45%)، قال 9% فقط منهم إنها كانت كافية لتغطية الزيادات في تكاليف معيشتهم.

وكان احتمال الحصول على زيادة في الأجور خلال الـ12 شهرًا الماضية مختلفًا بشكل كبير حسب عتبة الدخل. فأغلب الأشخاص الذين عرّفوا عن أنفسهم على أنهم يعملون ويعيشون تحت خط الفقر (60%) لم يتلقوا زيادة في الأجور في تلك الفترة. وفي المقابل، حصل ما يزيد قليلًا عن نصف (52%) العمال ذوي الدخل المنخفض على زيادة في الأجور.

تسليط الضوء على العائلات المتنوعة ثقافيًا ولغويًا

شكل المشاركون في البحث من خلفية CALD خمس (21% أو n = 240) المشاركين في الاستطلاع وأكثر من نصف (60% أو n = 14) المشاركين في مجموعات التركيز والمقابلات. وكان أفراد مجموعة المشاركين في الاستطلاع من خلفية CALD أصغر سنًا بشكل عام (47% دون 35 سنة من العمر، مقارنةً بـ 28% بين المشاركين من غير CALD) ويرتفع احتمال إقامتهم في سيدني الكبرى (91%)، مع ارتفاع احتمال عيشهم في عائلة مع أطفال معالين (42% مقابل 34%).

وكانت هناك اختلافات متنوّعة بين مجموعة المشاركين من خلفية CALD ومن غير خلفية CALD.

- كان هناك احتمال أكبر لإبلاغ الأشخاص الذين ينتمون إلى خلفية CALD عن تعرّضهم لضغوط السكن (70% مقارنةً بـ 60%) ومواجهة تغيير سلبي واحد على الأقل في ترتيبات السكن الخاصة بهم خلال الـ12 شهرًا الماضية (60% مقارنةً بـ 49% بالنسبة للذين من غير خلفية CALD).

- كان هناك احتمال أكبر للإبلاغ عن أن لديهم أقل من غرفة نوم واحدة لكل فرد من أفراد عائلتهم (44% مقارنةً بـ24% بالنسبة للذين من غير خلفية CALD). غير أنه لم يكن هناك اختلاف في تصوراتهم لنوعية السكن أو ملاءمته أو ازدحامه.
 - كان احتمال انتقالهم إلى منزل آخر بسبب التكلفة خلال الأشهر الـ12 الماضية أكبر بمقدار الضعف (22%)، مقارنةً بـ11% بالنسبة للذين من غير خلفية CALD). كما كان احتمال انتقالهم للعيش مع أفراد عائلة أو أصدقاء بسبب التكلفة أكبر بمقدار الضعف (16%)، مقارنةً بـ8% بالنسبة للذين من غير خلفية CALD).
 - كان هناك احتمال أكبر بكثير لأن يكونوا مستخدمين مقابل أجر (81% مقارنةً بـ62% بالنسبة للذين من غير خلفية CALD)، وأن يكونوا مستخدمين بدوام كامل (51% مقارنةً بـ39% بالنسبة للذين من غير خلفية CALD)، وأن تكون لديهم أكثر من وظيفة واحدة مدفوعة الأجر (22% مقارنةً بـ12% بالنسبة للذين من غير خلفية CALD).
 - حاول أكثر من نصف (54%) المستخدمين من خلفية CALD العثور على وظيفة جديدة في الأشهر الـ12 الماضية، لكن 29% أشاروا إلى أنهم لم ينجحوا في ذلك. يمكن مقارنة هاتين النسبتين مع 40% من المستخدمين الذين من غير خلفية CALD الذين أشار 17% منهم فقط إلى أنهم لم ينجحوا في ذلك.
 - كان احتمال حصول المشاركين في الاستطلاع من خلفية CALD على الدعم الحكومي أقل بشكل ملحوظ (10% مقارنةً بـ28% بالنسبة للذين من غير خلفية CALD) حتى عند استثناء الذين كانوا يتلقون معاش السن (7% مقارنةً بـ16% بالنسبة للذين من غير خلفية CALD).
- وعلى الرغم من عدم وجود اختلاف في نسبة المشاركين في الاستطلاع الذين أفادوا بصعوبة الحصول على الدعم الحكومي (8% مقارنةً بـ6% بالنسبة للذين من غير خلفية CALD)، لاحظ عدد من المشاركين من خلفية CALD خلال مجموعات التركيز والمقابلات وجود مشاكل في التأهل لذلك الدعم، حتى بعد حصولهم على الجنسية.

مواجهة مشاكل تكلفة المعيشة

تُظهر نتائج بحث 2023 أن تأثيرات تكلفة المعيشة في كافة أنحاء نيو ساوث ويلز تزداد سوءاً. وعلى الرغم من زيادة عدد المشاركين في البحث الذين تم استخدامهم في استطلاع هذه السنة، هناك المزيد من العائلات التي تشعر بالضغط وتضطر إلى اتخاذ إجراءات صارمة لتدبير أمورهما. وتؤكد الاختلافات الإقليمية وتحديد المجموعات الديموغرافية التي تعاني من إجهاد حاد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وهادفة لضمان توفير الإعانة والمساعدة لمن هم في أمس الحاجة إليهما. وهذا يشمل الأشخاص من خلفيات متنوعة ثقافياً ولغوياً الذين يغلب أن يكون لديهم أطفال، وأن يكونوا مستخدمين بدوام كامل أو بوظائف متعددة، وأن تكون لديهم ضغوط سكنية ويواجهون تحديات أخرى نتيجة لذلك.

وعبر كثيرون من الذين شاركوا في البحث عن آراء قوية حول ما الذي ينبغي القيام به للتحكم بتكلفة المعيشة في نيو ساوث ويلز ووقف ارتفاع أسعار السلع والخدمات الضرورية. ودعا المشاركون في البحث تكراراً إلى اتخاذ تدابير لمواجهة أساليب الحد من المنافسة وجشع الشركات، لا سيما في محلات السوبرماركت ومؤسسات بيع الخدمات العامة (وهي أمور مفصلة في القسم 6). وكانت ضرورة قيام الحكومة بدور قيادي في معالجة أزمة السكن من المواضيع القوية أيضاً.